آراء النحاة في قطع التابع عن المتبوع

Grammarians' Views on Severing the Dependent from its Antecedent

م.م. نضال محمود حسن

Asst. Lect. Nidhal Mahmood Hassan

مديريَّة تربية ديالى

Diyala Directorate of Education

Ndal6989@gmail.com

الكلمات المفتاحية :قطع التابع، النعت المقطوع، المخالفة الإعرابية، النحاة القدامى والمحدثون، المدح والذم والترحم، التباين الصوتي.

Keywords: Dependent Cut, Severed Modifier (Al-Na'at al-Maqtu'), Syntactic Deviation, Classical and Modern Grammarians, Praise, Dispraise, and Sympathy, Phonetic Contrast.

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة ظاهرة "قطع التابع عن المتبوع "في النحو العربي، مستعرضاً آراء النحاة القدامى والمحدثين للكشف عن أبعادها اللغوية، والإعرابية، والبلاغية وتطبيقاتها في القرآن الكريم والشعر والنثر. يبدأ البحث ببيان مفهوم القطع لغةً باعتباره فصلاً وإبانة لبعض أجزاء الجرم عن بعض، بينما يتحدد اصطلاحاً في الحقل النحوي بأنه صرف الصفة عن تبعيتها الإعرابية للمنعوت، وجعلها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) في حالة الرفع، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (أعني، أمدح، أذم) في حالة النصب.

وقد تتبع الباحث هذه الظاهرة عبر مسارين زمنيّين:

- **آراء النحاة القدامى** :أصلّ البحث لجهود سيبويه كأول من رصد الظاهرة ومثّل لها بشواهد الرفع والنصب على التعظيم والمدح، مروراً بالفراء وأبي علي الفارسي اللذين رأيا في القطع ضرباً من ضروب البيان والإطناب المستحسن لتجديد المعنى وتوجيهه. كما بيّن أحكام ابن هشام وابن عقيل والأزهري حول وجوب حذف العامل (المبتدأ أو الفعل) إذا كان القطع لأغراض المدح أو الذم أو الترحم، مع الإجماع على امتناع القطع إلى حركة الجر لكون العوامل المضمرة خاصة بالرفع والنصب فقط.

- **آراء النحاة المحدثين** :ناقش البحث رؤية عباس حسن الذي وضع ضوابط إعرابية وجديدة للقطع تفيد في توجيه الذهن وتركيزه نحو الصفة المقطوعة، محذراً في الوقت ذاته من قيام الكاتب بالقطع أمام من يجهل هذا الفن النحوي تجنباً لتوهم الخطأ. وشاركه علي رضا والمخزومي في كونه أسلوباً يمنح حريّة وتسهيلاً خاصة للشعراء. وتميز رأي محمد الأنطاكي وفاطمة فضة بضرورة اقتران القطع بـ (التباين الصوتي والنغمة الصوتية) أو السكوت برهة يسيرة للإيحاء بالقطع والانتقال للجملة الجديدة المستقلة.

وقد خلص البحث إلى أن القطع ظاهرة لغوية أصيلة وصحيحة ترتبط بالسياق لأسباب صوتية وبلاغية، وأن مخالفة المألوف الإعرابي فيها ليست خطأً ككتابة وإنما هي مذهب فصيح تطلبه النفس وتقتضيه أساليب البيان.

Abstract:

This study examines the phenomenon of "severing the dependent from its antecedent" (qat' al-tabi' 'an al-matbu') in Arabic grammar, reviewing the perspectives of both classical and modern grammarians to uncover its linguistic, syntactic, and rhetorical dimensions, alongside its applications in the Holy Qur'an, poetry, and prose. The research begins by clarifying the linguistic concept of al-qat' (cutting/severing) as the separation and detachment of parts of an object from one another. Syntactically, it is defined as diverting a modifier (adjective/na'at) from its grammatical dependency on the modified noun (man'ut), rendering it either the predicate of an omitted subject implied as huwa (he/it) in the nominative case (raf'), or the direct object of an omitted verb implied as a'ni (I mean), amdahu (I praise), or adhammu (I dispraise) in the accusative case (nasb).

The investigation traces this phenomenon across two chronological paths:

- **Perspectives of Classical Grammarians**: The study anchors the foundations of this phenomenon in the pioneering work of Sibawayh, who was the first to document it, providing textual evidence for the nominative and accusative cases used for glorification and praise. It further explores the views of al-Farra' and Abu Ali al-Farisi, who regarded this grammatical cut as an eloquent stylistic device and a commendable form of prolixity (itnab) aimed at renewing and redirecting meaning. Additionally, it highlights the structural rulings of Ibn Hisham, Ibn Aqil, and al-Azhari regarding the obligatory omission of the operative agent (the subject or the verb) when the cut serves the purposes of praise, dispraise, or eliciting sympathy. There is a consensus among them that a cut into the genitive case (jarr) is entirely impermissible, as the implied operative agents are strictly confined to the nominative and accusative cases.
- **Perspectives of Modern Grammarians**: The study discusses the framework established by Abbas Hassan, who introduced updated syntactic parameters for the grammatical cut to guide and focus the reader's attention on the severed modifier. He cautioned writers against utilizing this technique before an audience unfamiliar with it to avoid misconceptions of grammatical error. This view is shared by Ali Rida and al-Makhzumi, who considered it a stylistic license that offers poetic facility and structural freedom. Furthermore, the

insights of Muhammad al-Antaki and Fatima Fiddah are distinguished by their emphasis on the necessity of phonetic contrast, intonation, or a brief vocal pause to successfully execute the grammatical cut and signal the transition to a new, independent sentence.

The research concludes that the grammatical cut is an authentic and structurally sound linguistic phenomenon intrinsically linked to context for phonetic and rhetorical reasons. Deviating from conventional syntax in this manner is not a compositional defect; rather, it is an eloquent stylistic approach demanded by expression and required by the methods of classical rhetoric.

المقدمة..

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى أَفْضَلِ المُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.... أمَّا بعد:

فإنَّ الكمال لله وحده ففطرة الأنسان مبنية على النقصان أن اصاب في معنى أخطأ في آخر وأن عمل في جانب نقص في آخر. يأتي هذا البحث خطوة من مراميها الكشف عن هذه الظاهرة عند النحاة القدماء والمحدثين وأن اقتصر على بعض النحاة بسبب حدة المخلص محاولة للوصول الى اهم أراءهم في هذا الموضوع لما له من اهمية في القرآن الكريم والبلاغة وكان ترتيب البحث في تعريفة لغة واصطلاحاً، ثم مبحث بآراء النحاة القدماء، ثم اراء النحاة المحدثين.

ثم ختم البحث بخلاصة نبين أهم ما توصل إليه البحث، وتوصيات، ثم أهم الصعوبات التي واجهت البحث.

تعريف القطع لغة واصطلاحاً:

جاء في لسان العرب: القطع: " إبانة بعض أَجزَاء الجرم من بعض فصلا. قطَعَه يقْطعُه قَطْعا، وقَطيعة، وقُطوعا" والقطع مصدر قطعت الوتد قطعا لا يقطع"(ابن منظور، 1414هـ، ج. 1، ص. 159).

أمَّا اصطلاحًا: القطع: عبارة عن قطع القراءة رأسا فهو كالانتهاء.

الوقف: عبارة عنْ قطع الصرف عن الكلمة وقتا تنفس فيه عادة بنيَّة استكمال القراءة.

والصمت: عباره، عن قطع الصرف وقتا دون وقت الوقف عاده من غير تنفس (السبع، 1996، ج. 1، ص. 59) .

أبانه ابن مالك بقوله: القطع: "وحقيقة القطع: أن يجعل الصفه خبرًا لمبتدأ، أو مفعولاً لفِعل" (ابن هشام، 1966، ج. 3، ص. 14) .

رأي النحاة القدامى في قطع التابع عن المتبوع :

لعل سيبويه أول من ذكر وقوع القطع عند النحاة من خلال تمثيلة بالشواهد فقال في باب (ما ينصب على التعظيم).

وإن شئت جعلته صيغة فخرج على الأول وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قوله: " الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والمُلك لله أهلَ المُلك. ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنا" (سيبويه، 1975، ج. 1، ص. 288).

فكما ترى (أهل صفه الله والمعروف أن تتبعها في حركاتها الإعرابيَّة الجر، ولكنها جاءت مخالفة منصوبة وعلَّل سيبويه ذلك بأنَّه على نية المدح وأجاز الرَفع على نيَّة إنشاء جملة جديدة من مبتدأ حذف وخبره الصفة المستأنفة بالقطع الحمد أو أهل الحمد أو أهل الملك.

وقال سيبويه: سمعنا بعض. العرب تقول: الحمد لله رب العالمين، فسألت يونس فزعم أنَّها عربيَّة (سيبويه، 1975، ج. 1، ص. 289).

وقال وأمَّا في سماعه نصب رب على تقدير فعل بمعنى مدح أو ما في معناه لعل سيبويه هذا قد قام بتعريف مصطلح القطع عند بعض النحاة بمخالفة التابع المتبوع في الحركة الإعرابيَّة تكون على نيَّة تكوين جملة جديدة لقصد المدح أو الذم، أي: في حالة النصب تكون على أعني، وفي حالة الرفع على نيَّة الإخبار عن المبتدأ المحذوف (سيبويه، 1975، ج. 1، ص. 289).

ويعلق الفرَّاء على القطع بقوله: العرب تتعرض من صفات الواحد إذا تطاولت لمدح أو ذم، يرفعون إذا كان الاسم رفع، وينصبون بعض المدح، كأنَّهم ينوون إخراج, المنصوب بمدح، مجدد غير متبع لأول الكلام (الفراء، 1955، ج. 1، ص. 106).

ومنه قول الشاعر:

لا يَبْعُدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ . سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجَزْرِ

.

النَازِلينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ . والطَّيِّبُونَ معاقدَ الأُزْر .

وربَّما رفعوا النازلين والطيبون، وربَّما نصبوها على المدح والرفع على أن يتبع آخر الكلام أوله" (الفراء، 1955، ج. 1، ص. 105). ويرى أبو علي الفارسي أن مخالفة الاعراب هو الأحسن أن يقول: اذا ذكرت الصفات الكثير في قصد المدح أو الذم، فالأحسن أن يخالف باعرابها ولا، تجعل لجلها جاريه على موصوفها لان هذا الوضع من مواطن الأطناب في النعت فاذا خولف باعراب الأوصاف كان المراد الحمل لان القول عند الاختلاف في الاعراب يصبح كانه نوع من أنواع الكلام ونوع من البيان (الطبري، د.ت، ج. 36، ص. 24).

ويتضح لنا أن مخالفة المألوف الاعرابي ليس هو غير صواب من الكتاب بل ظاهرة متعارف عليها يراد بها احيانا لأسباب صوتيَّة أو بلاغيَّة وإنَّ الاختلاف في الإعراب يصبح نوعًا من أنواع الكلام وضربًا من ضروب البيان وهذا قول متقبل من أبي علي الفارسي ومذهب مقبول في الكلام العربي، تطلبة النفس وكما تعلم فان العرب ارادت لونا آخر من القران، قالوا: لم لا تنزل بالضرب المستحلى فنزلت القصص وورد في أسباب النزول (السيوطي، 1975، ص. 309).

ولم يذهب ابن هشام بعيدا عما جاء به النحاة الذين سبقوه، إذ قال: إذا كان المقطوع لمجرد المدح أو الذم أو الترحم وجب حذف المبتدأ والفعل كقولهم الحمد لله الحميد بالرفع لا بإضمار هو،

قوله تعالى:ُ ا نر نز نمَ بالنصب بإضمار أذمُّ، وإن كان بغير ذلك جاز ذكره (ابن هشام، 1966، ج. 3.، ص. 14)، وهذا رأي أبن عقيل أيضًا إلا أنَّه ذكر إذا كان لتخصيص فلا يجوز الإظهار، نحو مررت بزيد الخياط وإن شئت أظهرت، فتقول هو الخياط أو أعني الخياط، ويتضح من قول ابن عقيل أنَّ عامل الرفع في الصفة المقطوع لضمير هو المقدر والعامل في الصفة المنصوب على المدح أو الدم أو الترحم هو الفعل المقدر أعني ومن هذا يستنتج أنَّه لا يقطع المتبوع الى الجر؛ لأنَّ العوامل المضمرة في هذا الباب خاصة بالرفع والنصب، أي: أنَّه لا يقطع إلى الجر أصلًا.

ويرى الأزهري بأنَّ جملة المقطوع مستأنفة لا محل لها من الإعراب ويمثل على القطع بالغرض الترحم بـ(مررت بعبدك المسكين) برفع المسكين ونصبه، إلا أنَّ الصواب أنَّ جملة النعت مرتبطة بالسياق وليست بمعزل عن التبعيَّة، أسوة بالجمل التي تقع وصفًا أو حالًا وفي غير ما قطع، وحملًا على الأصل.

ويرى حيدر اليمني أنَّه لا يجوز القطع إذا جاء للتخصيص والمشكوك فإذا قطع عنهما بطل المعنى الذي جاء له فكان الكلام خلفًا لا فائده فيه، ويتابع حيدر اليمني ومتى اختل إعراب الأسماء أو العامل منها لم يجز اتباع النعت على اللفظ ولكن ينصب (أي يقطع) بتقدير فعل أو يرفع بتقدير مبتدأ نحو نفع زيد عمرًا، الظرفين الظريفان وامتناع ذلك من قبل أن كل واحد من المنعوتين له إعراب غير إعراب الأخير ولا يكونان بأن يتبعه النعت على لفظة أحق من الأخير فلم يتبع واحدًا منهما وعدل به إلى جهة جائزة، وهو القطع، والاضمار، فقد عاد الجائز واجبا، أعني القطع والواجب ممتنعاً، أعنى الاتباع وهذا عجيب (مكي بن أبي طالب، 1978، ج. 2، ص. 623).

ويقول السيوطي أن قطع الصفات في مراتب المدح والذم أبلغ من اجزائها (السيوطي، 1966، ج. 3، ص. 236)، أي: أبلغ من اتباعها، وهذا ما يراه الازهري أن القطع اكمل وأبلغ من الاتباع بقوله والاتباع بعد القطع لا يصح لا فيه من الفصل. بين الصفة والموصوف بجملة أجنبيَّه أو لما فيه من العودة إلى الشيء بعد الانصراف عنه أو لما فيه من النقص بعد التمام؛ لأنَّ القطع أبلغ في المعنى، والمراد من الاتباع بزيادة الجمل (الأزهري، د.ت، ج. 3، ص. 493).

وكما نرى من قول أبو عبيده: أنَّ مخالفة المألوف الإعراب ليس بدعًا أو خطأ من الكاتب، بل هي ظاهرة متعارف عليها بقصد أحيانًا لأسباب صوتيَّة أو بلاغيَّة، وهذا يؤكد أنَّ مخالفة التابع لمتبوعه، أي: ظاهر قطع التابع عن المتبوع ظاهر صحيحة متعامل بها ونقصد قصدًا على ألسن الشعراء.

وقال أبو عبيدة: اذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الرفع (البغدادي، 1984، ج. 5، ص. 25).

ولا عجب في لغة تعتمد على القول الفونيمات في إعرابها وبنائها (الفارسي، د.ت، ج. 2، ص. 68)، التي تمنحها حريَّة لا نظير لها في اللغات المعروفة لدينا(عبد التواب، 1980، ص. 11) ، وهذه الفونيمات ، تسير في إطار المعنى، ولذلك لا يضرُّها تقديم أو تأخير أو حذف أو تقدير أو مخالفة إعرابيَّة.

آراء النحاة المحدثين في القطع:

عرف عباس حسن القطع بقوله: لا بد للقطع من ضبط. جديد. واعراب حديد، بحيث لا يشبهان الاعراب السابق (حسن، د.ت، ج. 3، ص. 486).

وعرف الاتباع بقوله: "أن يكون النعت مماثلا للمنعوت في رفعه ونصبه وجره" (حسن، د.ت، ج. 3، ص. 486).

وعن السبب البلاغة للقطع بقول أما السبب. البلاغي، للقطع فكاد ينخَّصِرِ في توجيه الذهن إلى الصفة المنقطع وتركيزه فيه، وإبراز معناه لأهميَّة خاصيَّة تستدعي هذا التوجيه ولاسيما إذا تعددت الصفات وطالت الجمل (حسن، د.ت، ج. 3، ص. 486).

ويتحدث عن العامل في الصفة المنقطع: "إذا كانت الصفة المنقطع في أصلها مسبوقة لغرض المدح أو الذم أو الترحم، فإنَّ عامله محذوف بعد القطع لا يجوز ذكره سواء اكان العامل مبتدأ أو فعلًا" (حسن، د.ت، ج. 3، ص. 486). وقد جوَّز كغيره إظهار العامل إذا كان القطع مسبوقًا لغرض آخر (حسن، د.ت، ج. 3، ص. 486).

وقد نبَّه عباس حسن إلى خوفه من استخدام فن القطع بقوله: "إذا كان سبب القطع بلاغيًّا، ولا بد من قيام هذا السبب فمن البلاغة ألا تلجأ الى استخدام القطع من يجهله؛ فيحكم بالخطأ على الضبط بسببه" (حسن، د.ت، ج. 3، ص. 486). وقد شاطره هذا الرأي علي رضا بقوله: "والقطع بحد ذاته لم يجز إلا تسهيلاً خاصة للشعراء، وعلى أي حال فعليك أن تعتمد في ذلك على سهولة الفهم، فإن كان المعنى فهو ضعيف فتجنبه ما استطعت؛ فإن معنى الفصاحة لا يأذن به وإن أذنت به قواعد اللغة" (رضا، د.ت، ص. 203).

ووافق عباس حسن سائر النحاة في قوله: "إذا اختلفت العوامل معنى أو عملاً أو هما معاً، نحو: أقبل الضيف، وانصرف الزائر والسائحان" (حسن، د.ت، ج. 3، ص. 488). "وهذا رأي مهدي المخزومي إذ قال: "فإذا اختلفت الصفتان إعراباً أو حكماً، لم تجرِ الصفة عليهما، فيقطع عنهما مرفوعاً أو منصوباً، فالرفع على (هما) والنصب على (أعني) أو المدح.." (المخزومي، د.ت، ص. 691).

والقطع عند محمد الأنطاكي: هو جعله على مخالف متبوعه في الحركة الإعرابيَّة على اعتباره ظرفاً في جملة مستقلة، نحو: جاء زيدٌ العالمَ، فالعالمُ لم يسبق صفة لزيد، وإنما هو مفعول به في جملة بحد ذاتها فعلها محذوف تقديره في نحو (أمدح)؛ لأنَّ النعت يراد به هنا الثناء والتعظيم،

وتقدير الفعل بلفظ (أذم) إذا كان الوصف للتحقير نحو: جاء زيدٌ الخائنَ، والمقطوع هنا خبر لمبتدأ محذوف التقديرُ: هو (الأنطاكي، د.ت، ج. 2، ص. 250).

ورأي الأنطاكي أن هذا غير جائز إلا إذا كان القطع آتياً لغرض التعظيم والتحقير، إذ هو حينئذ فضلة في المعنى، يمكن التصرف بها حسب الإرادة، وأما إن كان الغرض التعريف والتخصيص فهو عندئذ متم لموصوفه، وموصوفه في حاجة إليه، فلا يجوز التصرف به بالقطع، ويتابع الأنطاكي قوله: إن قطع الصفة لا يكفي فيه مجرد المخالفة الإعرابية بين الصفة وموصوفها، فلا بد أن يصحب ذلك شيء من حركات المتكلم وأوضاعه بما يشعر بالقطع، كأن يقف المتكلم برهة يسيرة بين الموصوف وصفته مثلاً: جاء زيدٌ، ثم يسكن برهة ثم يستأنف قائلاً: العطارَ، على تقدير (أعني) العطارَ، أو أنَّ الصفة المقطوعة نغمة صوتية مخالفة لنغمة الخبر كنغمة الترحم أو الإعجاب والاحتقار مما يناسب الغرض الذي جرى من أجله القطع (الأنطاكي، د.ت، ج. 2، ص. 250).

وإن قول الأنطاكي بضرورة الإيحاء بالقطع فقد ذكرها إبراهيم أنيس وآخرون في أمر النعت المقطوع. ويرى أنَّ أكثر ما يجري القطع لأغراض من الترحم والتعظيم والاحتقار، ويقل جريانه في غير ذلك (الأنطاكي، د.ت، ج. 2، ص. 250). ثم يقول: "اعلم أن حذف المبتدأ والفعل واجب، لا يجوز إظهارهما إلا إذا كان القطع لغرض الاختصاص فيجوز أن نقول: جاء عمرُ أعني..." عطار ورأيت زيد العطار (الأنطاكي، د.ت، ج. 2، ص. 251).

وتوافق فاطمة فضة رأي الانطاكي بضرورة التباين الصوتي وان الاسم مقطوع دليل على جمله فعليه او جمل اسميه ونقول في هذا لمعنى بحذف الفعل حذف لازماً عندما يقطع لاسم لمدح و لذم او لترحم ويكون منصوب اذا تجوز فيه ايضا لرفع والاتباع (فضة، 1415هـ، ص. 370).

وقد تابع أميل بديع، ما راة النحاة ممثلا بما يمثل به النحاة من شواهد المتعارف عليها، وقد يرا ان لمراد قطع الصفه صرفة عن تبعيتة في الاعراب لموصوفه وهذا يجب الصرفه عن ان يكون صفتا الى كونه خبرا لمبتدا المحذوف او مفعول به الفعل محذوف ويلجأ لهذا القطع احيانا عند لمدح او لذم او لترحم (عاصي ويعقوب، د.ت، ج. 2، ص. 257).

نتائج البحث:

1. القطع ظاهرة لغوية أصيلة في اللغة العربيَّة وجودها في القرآن الكريم والشعر والنثر.
2. القطع هو مخالفة التابع لمتبوعة في الحركة الإعرابية على نيَّة إنشاء جملة جديدة.
3. إنَّ مخالفة المألوف الإعرابي ليس غير صواب من الكتاب بل ظاهرة تعارف عليها يقصد بها أحيانًا لسبب صوتي أو بلاغي.
4. لا يقطع المتبوع إلى الجر؛ لأنَّ العوامل المضمرة في هذا الباب خاصة بالرفع والنصب.
5. جملة النعت مرتبطة بالسياق وليس بمعزل عن التبعيَّة كما يرى بعض النحاة.
6. يرى بعض النحاة أنَّه لا يجوز القطع إذا جاء التخصيص المشكوك.
7. إنَّ القطع بحد ذاته هو تسهيلا للشعراء.

التوصيات:

دراسة هذه الظاهرة قطع التابع عن المتبوع في اللغات السامية الأخرى.

الصعوبات:

من الصعوبات التي واجهتها هو أنَّ هناك الكثير من آراء النحاة وسعة الموضوع، لكن حصر البحث بعدة صفحات جعلتني اقتصر على بعضهم، وتقليص مادة الشرح.

المصادر:

1. ابن هشام، محمد جمال الدين .(1966) .أوضح المسالك على أبنية ابن مالك (محمد محي الدين عبد الحميد، تحقيق؛ ط 5). دار إحياء التراث العربي.
2. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ) .لسان العرب (اليازجي وجماعة من اللغويين، تحقيق؛ ط 3).
3. الأزهري، خالد. (د.ت.) .التصريح بمضمون التوضيح (عبد الفتاح البحيري، تحقيق)
4. الأنطاكي، محمد. (د.ت.) .المحيط بأصوات اللغة ونحوها (ط 3). دار الشرق العربي.
5. البغدادي، عبد القادر عمر .(1984) .خزانة الأدب (عبد السلام هارون، تحقيق). مكتبة الخانجي.
6. حسن، عباس. (د.ت.) .النحو الوافي (ط 15). دار المعارف.
7. رضا، علي. (د.ت.) .المرجع في اللغة العربيَّة نحوها وصرفها .دار الفكر.
8. السبع، محمد .(1996) .الوقف في القراءات القرآنيَّة وتأثيرها في نظام الجملة .جامعة الخرطوم.
9. سيبويه، عمرو بن عثمان .(1975) .الكتاب (عبد السلام هارون، تحقيق؛ ط 1). عالم الكتب.
10. السيوطي، جلال الدين .(1966) .الإتقان في علوم القرآن (محمد أبو الفضل، تحقيق؛ ط 5). دار التراث؛ دار إحياء التراث العربي.
11. السيوطي، جلال الدين .(1975) .لباب النقول في أسباب النزول .الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب.
12. الطبري، أبو جعفر أحمد بن جرير. (د.ت.) .جامع البيان في تفسير القرآن.
13. عاصي، ميشال، ويعقوب، إميل بديع. (د.ت.) .المعجم المفصَّل في اللغة والأدب .دار العلم للملايين.
14. عبد التواب، رمضان (مترجم ومُعلّق) .(1980) .دراسات في اللغة العربيَّة واللهجات والأساليب .مكتبة الخانجي.
15. الفارسي، أبو علي. (د.ت.) .الحجة في علل القراءات السبع (عبد الفتاح شلبي ود. علي ناصف، تحقيق). الهيأة المصريَّة العامَّة للكتب.
16. الفراء، يحيى بن زياد .(1955) .معاني القرآن (النجا، تحقيق). دار الكتب المصريَّة.
17. فضة، فاطمة. (1415هـ) .ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحويَّة .جامعة أم القرى.
18. المخزومي، مهدي. (د.ت.) .النحو العربي قواعد في التطبيق.
19. مكي بن أبي طالب، أبو محمد .(1978) .المشكل في إعراب النحو (حاتم صالح الضامن، تحقيق؛ ط 3). مؤسسة الرسالة.

References:

1. Ibn Hisham, Muhammad Jamal al-Din. (1966). Awdah al-Masalik ila Abniyat Ibn Malik [The Clearest Paths to the Structures of Ibn Malik] (Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Ed.; 5th ed.). Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
2. Ibn Manzur, Muhammad bin Makram. (1414 AH). Lisan al-Arab [The Tongue of the Arabs] (Al-Yaziji & a group of linguists, Eds.; 3rd ed.). Dar Sader.
3. Al-Azhari, Khalid. (n.d.). Al-Tasrih bi-Madmun al-Tawdih [Clarification of the Content of al-Tawdih] (Abd al-Fattah al-Buhairi, Ed.).
4. Al-Antaki, Muhammad. (n.d.). Al-Muhit fi Aswat al-Lughah wa Nahwiha [The Comprehensive Guide to Language Phonetics and Grammar] (3rd ed.). Dar al-Sharq al-Arabi.
5. Al-Baghdadi, Abd al-Qadir Umar. (1984). Khizanat al-Adab [The Treasury of Literature] (Abd al-Salam Harun, Ed.). Maktabat al-Khanji.
6. Hassan, Abbas. (n.d.). Al-Nahw al-Wafi [The Comprehensive Grammar] (15th ed.). Dar al-Ma'arif.
7. Rida, Ali. (n.d.). Al-Marji' fi al-Lughah al-Arabiyyah: Nahwuha wa Sarfuha [The Reference in Arabic Language: Its Grammar and Morphology]. Dar al-Fikr.
8. Al-Sab'i, Muhammad. (1996). Al-Waqf fi al-Qira'at al-Qur'aniyyah wa Ta'thiruhu fi Nizam al-Jumlah [The Pause in Qur'anic Recitations and its Impact on the Sentence System]. University of Khartoum.
9. Sibawayh, Amr bin Uthman. (1975). Al-Kitab [The Book] (Abd al-Salam Harun, Ed.; 1st ed.). Alam al-Kutub.
10. Al-Suyuti, Jalal al-Din. (1966). Al-Itqan fi Ulum al-Qur'an [The Perfect Guide to the Sciences of the Qur'an] (Muhammad Abu al-Fadl, Ed.; 5th ed.). Dar al-Turath; Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
11. Al-Suyuti, Jalal al-Din. (1975). Lubab al-Nuqul fi Asbab al-Nuzul [The Essence of Transmissions Concerning the Reasons for Revelation]. Egyptian General Book Organization.
12. Al-Tabari, Abu Ja'far Ahmad bin Jarir. (n.d.). Jami' al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an [The Collection of Clarity on the Interpretation of the Qur'an].
13. Assi, Michel, & Yaqub, Emile Badi'. (n.d.). Al-Mu'jam al-Mufassal fi al-Lughah wa al-Adab [The Detailed Dictionary of Language and Literature]. Dar al-Ilm lil-Malayin.

14. Abd al-Tawab, Ramadan (Trans. & Comm.). (1980). Dirasat fi al-Lughah al-Arabiyyah wa al-Lahajat wa al-Asalib [Studies in Arabic Language, Dialects, and Styles]. Maktabat al-Khanji.
15. Al-Farisi, Abu Ali. (n.d.). Al-Hujjah fi Ilal al-Qira'at al-Sab' [The Argument for the Variances of the Seven Recitations] (Abd al-Fattah Shalabi & Dr. Ali Nasif, Eds.). Egyptian General Book Organization.
16. Al-Farra', Yahya bin Ziyad. (1955). Ma'ani al-Qur'an [The Meanings of the Qur'an] (Al-Najja, Ed.). [Dar al-Kutub al-Misriyyah].
17. Fiddah, Fatimah. (1415 AH). Zahirat Rafd al-Asl fi al-Dirasat al-Nahwiyyah [The Phenomenon of Rejecting the Origin in Grammatical Studies]. Umm Al-Qura University.
18. Al-Makhzumi, Mahdi. (n.d.). Al-Nahw al-Arabi: Qawa'id fi al-Tatbiq [Arabic Grammar: Rules in Application].
19. Makki bin Abi Talib, Abu Muhammad. (1978). Al-Mushkil fi I'rab al-Nahw [The Problematic Issues in Grammatical Parsing] (Hatim Salih al-Damin, Ed.; 3rd ed.). Mu'assasat al-Risalah.